

العقوبات الاقتصادية إرهاب شرعي

◆ نادر أحمد إبراهيم*

لم تكن السلطة التشريعية الرقابية الإرشادية، غير الملزمة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، في أي وقت من الأوقات ذات جدوى في إحلال السلام العالمي، إلا في ما ترتبته القوى المسيطرة على المشهد الدولي في كل مراحل عملها.

هذا ما اقتبته وقائع الحال المتردي للسلام العالمي، وإننا لنتجنى على أحد، إذا اعتبرنا أن قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وخاصة تلك التي أوجدت وابتكرت مصطلح الجزاءات الدولية، هي الأكثر إرهاباً في حقيقتها وفحواها، فأسوء القرارات الهادمة للبشرية، تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة بوضوح في المواد 39، 40، 41، 42، من فصله السابع الذي أعطى صلاحية مطلقة لما يسمى مجلس الأمن لتحديد الجرائم والمخربين، ثم توصيف الواقعة الجرمية المزعومة وتكبيدها بما ينطبق مع تفسيرات الدول المستغلة للضبابية المكللة لتلك المواد.

إن العقوبات الاقتصادية، التي ليس الحظر أونها ولا الحصار أو المقاطعة آخرها وأخطرها، هي إرهاب شرعي يقضي في خواتمه إلى القضاء على المجتمعات بأكملها ويحولها من مجتمعات منتجة، وإهبة، ومشاركة في بناء الإنسانية، إلى مجتمعات مستهلكة تمتص الناتج البشري وتشكل عالة عليه.

فما الحظر الذي يعني المقاطعة الاقتصادية الجزئية أو الكلية، وفق ما جاءت به الصكوك الدولية والذي لا يجوز تطبيقه إلا عند وجود عدوان خارجي يهدد أمن الدول من قبل غيرها، سوى إرهاب تقضيه الاستخدامات السياسية عند تطبيقه على من يعارض سياسات القوى المستطعة في العالم، وكذلك هو الحصار البحري أو الجوي أو البري، إجراءً لا علاقة له بأحوالها، بل لإجبار الدول السيدة في نطاقها على تغيير سياساتها بالمطلق، وبما يتوافق ومصالح وغايات القوى المستبدة.

نصت المادة 51 من القرار 242 المؤرخ 1997 في فقرتها الخامسة، على أن العقوبات الاقتصادية تهدف إلى تعديل سلوك الطرف الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وليس لمعايقته أو إنيته، كما نصت على أن فرض تلك العقوبات لا يجوز أن يكون مفتوح المدة، بل لا بد من تحديد الفترة التي تقرب فيها، غير أن التنفيذ على أرض الواقع، وفق التنازل للضعفاء لمعاني العقوبات، الغالب فيه الجوع نحو التسييس، جعل هذا التعريف وسيلة للتغطية على الإرهاب العسكري الذي تمارسه قوى البغي متى شاءت.

وفي ظل الاستعداد الدولي والإرهاب المغلبي لقرارات الشرعية الدولية، لا يجوز لأحد أن يغضب الشعوب الموهوبة ويجبرها على تصديق كذبة سلمية العقوبات الاقتصادية وتجميل ظاهرها المخالف لمبادئها غير المحددة والتدابير، كما لا يجوز أن يخجل أحد أو يوارب، إذا ما قال أن العقوبات الاقتصادية الدولية لا تعدو كونها شكلاً من أشكال الحرب ضد الإنسانية، لإحراق أكبر قدر من الآلية بالشعوب ذات السيادة.

إن عشرات التفسيرات لماهية العقوبات الاقتصادية على اختلاف أشكالها، وبغض النظر عن تليف أسماؤها بين عقوبات تقليدية وعقوبات ذكية، هي أخطر أشكال الإرهاب الدولي سواء أكان اسمها حطراً أم قهراً أم عدواناً أم عزلاً أم حصاراً، فهي المعادل الاقتصادي لما يسمى في المعارك العسكرية القصف الشامل لا أكثر ولا أقل.

وعلى السواء، فإن فرض العقوبات الاقتصادية التقليدية التي تستهدف بنيان الدولة ومؤسساتها، أو العقوبات الاقتصادية الذكية التي تستهدف قيادة الدولة المدبرة لشؤونها، هو طريقة إرهابية لتدمير الأوطان الآمنة، لا تختلف، إلا في كون الأولى منهما تسحق العظام، أما الثانية فتقطع الأوتار العصبية لجسد الدولة.

إن مسؤولية الشعوب أن ترفض بالمطلق هذه الجزاءات الدولية، لما فيها من انتهاك للإنسانية وإحباط للنهضة البشرية في الدول المستهدفة بها في تعليمها ومآكلها ومشربها وبنائها التحتية ومستقبل أبنائها وسياساتها وثقافتها.

إن العقوبات الاقتصادية الدولية جريمة كبرى يوافق عليها القاتل الباغي والمقتول الساكت عن الظلم الواقع بين سبغه من مظلومين، وهي، وإن كانت أعلى مرتبة من الاحتجاجات الدبلوماسية وأقل من الحرب الشاملة كما يروج لها، فإنها تبقى اتفاقاً شيطانياً يقوم بين قبايلين أو أكثر ضد هابل واحد.

إنها إضاح عن حقيقة نوايا القوى المستبدة ودول العالم المذمعة الحضارة تجاه من يخالفونها، لتقول لهم: لست أبه بكم.

* محام

الأزهر يعلن الحرب على الإرهاب والفتنة

◆ د. وفاق إبراهيم

يستعيد جامع الأزهر موقعه القيادي في العالم الإسلامي، معاً بما جذب كامل المذاهب الإسلامية على اختلاف قراءاتها الفقهية، في حركة استيعابية تُجسّد مشاريع الحروب الأهلية بين السنة والشيعية والمسيحيين، من خلال اللقاء هذه الفئات كافة في موقف إنساني صارم ضد «خارج» هذا العصر وسفاحيه.

إنها عودة كريمة من الأزهر الذي استنصر خطراً يهدد الإنسانية الإسلامية وعالمية. فجاء رده إعلاناً عن استضافة مؤتمر يضم المسلمين السنة والشيعية وكل المذاهب المسيحية، من أجل إصدار موقف موحد من الإرهاب وتقضي ظواهر غريبة تحاول فرض قيمها المناقضة تماماً للدين الإسلامي.

إن أهمية هذا المؤتمر تكمن في أنه يُعلن أولاً عن استعادة الأزهر دوره التاريخي في تجسيد التوازن بين المسلمين، فلا يجترّب نصرة لسنة على شيعية، ولا يئالي مطرفين حتى ولو اتصوا إليه. فما يعنيه حصاراً، هو سلامة الإسلام وصورتها العالمية، التي لا تكون إلا بالانسجام بين فئاته المتنوعة، وبملاقاتها السلمية بالطرف المسيحي.

فاجأ الأزهر «داعش» والقاعدة، والنصرة، ومموليهم دعوة ممثلين عن المذاهب السنية الأربعة، والشيعية الإثني عشرية، والعلويين والموحدين الدرزي والأباضي والزيدية والمذاهب المسيحية كافة، إلى مؤتمر يعقد في رحابه اليوم ويستمر حتى الغد.

وبذلك يفك الأزهر عن نفسه الأسر الذي بدأ منذ ذهاب الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى فلسطين المحتلة، وعودته باتفاقية كامب ديفيد التي أتت إلى سحب مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، وسحب الأزهر من الريادة الإسلامية.

وظل الأزهر أسيراً في مرحلة الرئيس حسني مبارك للأسباب نفسها، وكاد يفقد أهميته نهائياً مع الرئيس محمود مرسى الذي كان يعتبر أن حركة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها، هي المرجعية للمسلمين. لذلك سعى خلال ولايته القصيرة إلى كبح أنفاس علماء الأزهر، مع محاولة إلغاء دورهم نهائياً. ورغم أن الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي لا يزال مقيداً بالعلاقة مع السعودية وأمريكا والاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية، ويحاول استدراج مساعدات لمصر بأسلوب «المقاومة السياسية»، لم يعد باستطاعة الأزهر السكوت عن تدمير الإسلام من داخله، وعن علاقة بعض مكوناته الشريفة مع المسيحيين والأيزيديين، والصابئة المندثانيين، وهم أقلية موجودة في العراق منذ ما قبل الفتوحات الإسلامية، ولم يحاربها المسلمون.

إن الحزميين الشريفيين في مكة والمدينة المنورة، بإعلان مواقعهم المسيحية المقدسة في الناصرة وبيت لحم والقدس في فلسطين المحتلة، أما الأزهر فيعيدال الفاتيكان المرجع الأكبر لكل المذاهب المسيحية.

وما هو الأزهر الذي يعترف إلى جانب المذاهب السنية الأربعة، بالشيعية الاثني عشرية والأباضي والزيدية، يدعو اليوم كلاً من المسلمين العلويين والدرزيين، وهذا اعتراف واضح بذلك المذاهب، إلى مؤتمر من أجل إجهاد محاولات إثارة الفتنة بين المسلمين من جهة، وبينهم وبين المسيحيين وباقي الأقليات من جهة ثانية.

وبذلك يكشف الأزهر عن جرائم الإرهاب التكفيري في علاقته لها من تركيا وقطر والسعودية، نافياً بشدة وجود أي علاقة لها بجوهر الدين الإسلامي وإنسانيته. فكيف سيبرز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تأييده لـ«داعش» والنصرة» واعتبارهما أقل إرهابية من النظام السوري؟ وماذا ستقول قطر عن دورها في مساندة «النصرة»، وكيف ستدافع السعودية عن تمويل وتسليح

خفايا

تروج أساط الرئيس

ميشال سليمان اسم

مدير المخابرات السابق

في الجيش اللبناني

وسفير لبنان الحالي

في الفاتيكان العميد

جورج خوري كمرشح

«توافقي» إلى رئاسة

الجمهورية، علماً أن

الأخير يواجه «فيتوات»

من قبل أطراف سياسية

مؤثرة في الانتخابات

الرئاسية في معسكري

8 و14 آذار على حد

سواء. وفي السياق،

أبلغ رئيس كتلة نيابية

كبرى خلفاء أنه

يرفض في المطلق

ترشيح شخصية

عسكرية إلى المنصب

المذكور.

«داعش» والجيبة الإسلامية؟

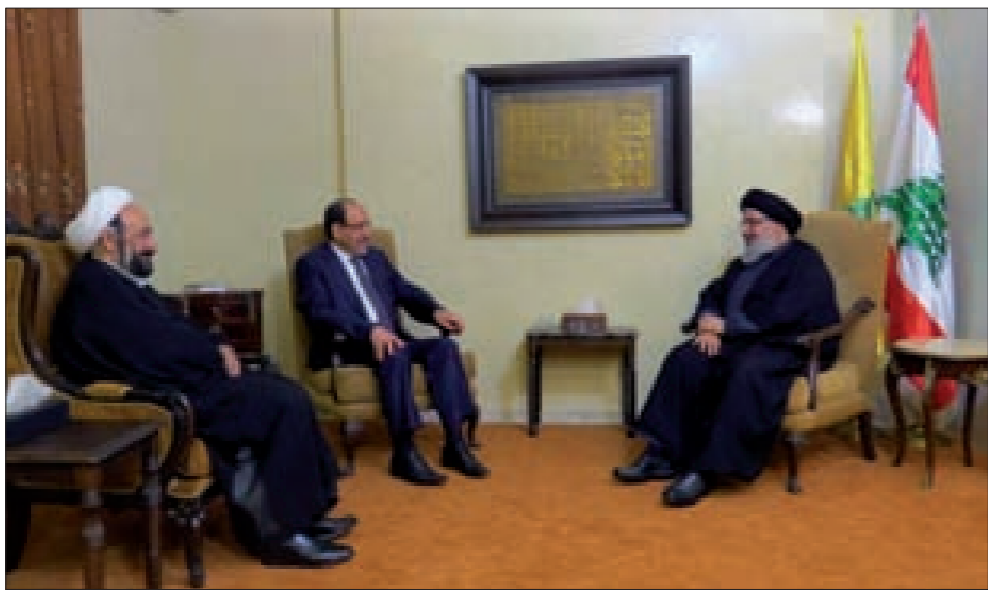
يتطلع العرب والمسلمون في، المشرق والمغرب، إلى هذا المؤتمر بأمل ورجاء، أملين ألا يقتصر دوره على إدانة الإرهاب الذي يضرب مصر من «الإخوان»، و«أجناس مصر»، وأنصار بيت المقدس، وهؤلاء أذرع مصرية للقاعدة و«داعش»، وهم يتذرعون بأيات قرآنية، يفسرونها على هواهم، لاسترقاق النساء وقتل البشر وذبحهم. كما يترقبون دعوة يوجهها المؤتمرون في الأزهر إلى كل الدول والأمم لإدانة الإرهاب ووقف دعمه وتمويله وإغلاق الحدود أمامه. ولعلها فرصة تاريخية لسحب المشروعية الإسلامية من هذا الإرهاب، وإعطاء تفسير فقهي موحد لإنسانية الدين الإسلامي وتفاعله مع الأديان الأخرى.

لقد قرّر الأزهر الشريف الدفاع عن الإنسانية، التي ترتقب حركته المعترّبة عن عظمة إمكاناته وحرصه على كرامة الإنسان ومنع الفتنة، علماً أن قرار دعوة المذاهب الإسلامية كافة، تشكل في حد ذاتها موقفاً شجاعاً في زمن تتولى فيه مئات المحطات الإعلامية التابعة لدول الخليج مهمة التحريض على الفتنة المذهبية والعنصرية.

فأهل بالأزهر، يندّد التحريض، والفتن، مستخرجاً إنسانية الإسلام من فم التينين التكفيري، ومصالح الدول العظمى و«إسرائيل»، وما هو يعيد تظهير عالمية الإسلام كدين أممي لا يفرض بين عرق وآخر ولون وآخر، وأضعا حداً لشطط تكفيري السعودية، وإخوان تركيا، الذين ضربوا عالمية الإسلام وجعلوه «إخوانياً» وقاعدياً». فهل بدأ عصر التصحيح؟

الخشية أن تضع السلطة المصرية حداً لاتجاهات الأزهر بضغط سعودي - أميركي، بينما تناشده القفز فوق الضغوط واسترداد الدين من العابثين بسلامة الإنسانية والمنتسدين فيه لغايات سياسية ودينية.

المالكي يزور بري ونصرالله وقبلان: لدرء الفتنة ومواجهة الخطر الإرهابي



...عند السيد نصرالله

(حسن إبراهيم)

المالكي في عين التينة

«ضرورة أن يتعاون الشعب العراقي بكل مكوناته وطوائفه، فيعيد العراقيون الثقة فيما بينهم، ويعملون متضامنين للحفاظ على وحدة العراق وسيادته واستقراره». وتحدث المالكي، من جهته، فقال: «أبدي مساحته اهتمامه الكبير ومتابعته الجيدة لما يجري في العراق وتمنياته لهذا البلد أن يكون في أحسن حال، لأن العراق، حسب ما قاله، وهذا هو الواقع مؤثر في كل دول المنطقة».

وقد غادر المالكي بيروت مساءً، على متن طائرة خاصة، وكان في وداعه في مطار بيروت الدولي، سفير العراق رعد الألويسي وأركان السفارة.

على الاستقلال التام والناجز لكل دولة، وضرورة التعاون لدرء كل أشكال الفتنة الطائفية والمذهبية، ومواجهة التيارات التكفيرية التي تهدد الجميع». كما عبّر الطرفان عن «تفهما المطلقة بحتمية انتصار شعوب وحكومات المنطقة على داعش وأشباهه من الجماعات، التي لا مستقبل لها ولا لمشروعها التدميري في أي من دول المنطقة على الإطلاق».

قبلان

والتقى الوفد أيضاً، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان في مقر المجلس. وأكد قبلان

بيان صادر عن العلاقات الإعلامية في حزب الله، «أن استعراضاً مفصلاً تمّ، للأحداث التي عصفت بالمنطقة عموماً في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في المرحلة الراهنة، سواء في العراق أو سورية أو لبنان أو فلسطين، وكذلك التحديات والتهديدات التي تواجهها حكومات وشعوب المنطقة، والمسؤوليات الملقة على عاتق جميع القيادات الدينية والسياسية، لاسيما القوى والتيارات الإسلامية والوطنية والقومية في العالمين العربي والإسلامي».

وأضاف البيان: «كانت القراءة متطابقة حول الخطايا والأهداف وسبل المواجهة وأهمية بذل كل الجهود للحفاظ

«أوضاع الساعية والساحة والتحديات التي تشهدها المنطقة والعراق». وقال: «كانت وجهات النظر متطابقة من جهة حماية العراق والمنطقة بأسرها من الإرهاب، والعمل على توحيد الموقف والصوف لمواجهة هذا الخطر والتحديات القائمة». ثم أולם الرئيس بري للمالكي والوفد المرافق في حضور هيئة رئاسة حركة أمل، ووزراء ونواب الحركة.

نصرالله

كما زار المالكي والوفد، الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. وأفاد

جمال نائب الرئيس العراقي نوري المالكي أمس، على عدد من المسؤولين اللبنانيين وبحث معهم التطورات الراهنة في المنطقة والخطر الإرهابي الذي يهدد بها، حيث أكدوا «أهمية بذل كل الجهود للحفاظ على الاستقلال التام والناجز لكل دولة، وضرورة التعاون لدرء كل أشكال الفتنة الطائفية والمذهبية، ومواجهة التيارات التكفيرية التي تهدد الجميع».

بري

وزار المالكي، على رأس وفد، رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، وأوضح بعد اللقاء أنه ناقش مع بري

سلام يلتقي رئيس البرلمان الأوروبي ويتمنى على أمير قطر تفعيل الوساطة



سلام ورئيس البرلمان الأوروبي

محاولة زرع الفتنة. لكننا تمكننا من خلال جيشنا وقوانا الأمنية من المحافظة على الوطن، وأسفلنا العقولة التي تقول بأن في لبنان بيئة حاضنة للإرهاب».

رئيس البرلمان الأوروبي

والتقى سلام أيضاً، رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتس، كما شارك في جلسة للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي خصصت لمناقشة الوضع في لبنان من كافة جوانبه.

وتلا سلام في بداية الجلسة بياناً افتتاحياً، تحدث فيه عن الوضع في المنطقة، ووجه ما سُمّاه «رسالة أمل إلى العالم» قائلاً: «إن نموذج الاعتدال والتسامح والتعايش اللبناني، لا يزال يعمل نسيباً بصورة جيدة، وما زال لبنان على رغم الضغط الهائل الذي يتعرض له نسيباً الاجتماعي موبلاً للاعتدال الذي يجب الحفاظ عليه من أجل تأمين مستقبل أفضل».

تمنّى رئيس الحكومة تمام سلام على أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تفعيل الوساطة القطرية لمساعدة الحكومة اللبنانية على تحرير العسكريين ورفع المعاناة عن أهاليهم، وذلك في اتصال هاتفي في إطار متابعته ملف العسكريين المخطفين ودور الوسيط القطري. وأعرب أمير قطر، من جهته، للرئيس سلام عن اهتمامه الشديد بمساعدة لبنان واللبنانيين في هذه المحنة، وأبلغه أنه سيعطي تعليمات فورية للمولجين بهذا الملف بمتابعته، وإجراء الاتصالات اللازمة في شأنه.

أنتخاب رئيس للجمهورية يبقى أمراً ملخاً وضروباً، مشيراً إلى أن الجانب الأوروبي أبدي رغبته في المساعدة لتحقيق هذا الأمر».

وأشار بعد لقائه رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر إلى «أن اللقاء كان حميمياً جداً، وشكل لنا فرصة لتعرب عن الأهمية التي نعلقها على دور الاتحاد الأوروبي، إن كان على مستوى السياسة العالمية، أو على مستوى دوره في سياسة المنطقة، أو دوره المعين في لبنان». وأوضح سلام «أن يونكر مدرك جيداً لوضع لبنان، وأعلن أنه سيزيد اهتمامه بما يساعد لبنان على مواجهة أزمته المتعلقة بالنازحين السوريين، وسيسعى إلى المساعدة في إيجاد حلول لازمة في سورية، بما يعكس علينا إيجابياً، لافتاً إلى «أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه الاقتصادي والمالي للبنان».

مع الجالية اللبنانية

من جهة أخرى، أكد رئيس الحكومة خلال لقاء مع أفراد

تابع جوثته في القارة السمراء

باسيل: أفريقيا رئة الاقتصاد اللبناني

تابع وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل جولته الإفريقية، والتقى رئيس حكومة ساحل العاج دانيال كابلان دوتكان، معتبراً «أن اللقاء هو فرصة لتكديد الحرص على العلاقات الثنائية وتقييمها واتخاذ ما يلزم من خطوات لتطويرها». كما افتتح باسيل المكاتب الجديدة للسفارة اللبنانية في ساحل العاج.

وخلال حفل استقبال أقامه القائم بالأعمال وسام كلاكش على شرفه في منزله، لقي باسيل كلمة اعتبر خلالها «أن اللبنانيين في الخارج يعطون أهمية كبيرة للبنان وللسياسة الخارجية، فمن دونهم لا سياسة خارجية للبنان». وقال: «إن القارة الإفريقية هي الرئة للاقتصاد اللبناني». وفي نيجيريا، التقى باسيل سفير التشاد المعتمد فيها، وتمّ البحث في ملف المخطفين اللبنانيين لدى بوكو حرام، كون تشاد تقوم بدور الوسيط. كما تفقد الموقع الذي سيشيد فيه مقرّ السفارة اللبنانية الجديدة في أبوجا في نيجيريا.

بعد ذلك، توجه إلى وزارة الخارجية النيجيرية حيث عقد مع نظيره أمينو بشير والي لقاء ثنائياً، أعقبه مؤتمر صحافي مشترك، أكد خلاله باسيل «أن أي اعتداء إرهابي يضرب نيجيريا يعنينا». كما دعا إلى «إنشاء شبكة أمان»، مشيراً إلى «أن اثنين من اللبنانيين المخطفين في نيجيريا منذ فترة طويلة لم يعرف عنهم شيء بعد، رغم كل الجهود التي بذلت من أجل تحريرهما»، مطالباً السلطات النيجيرية «ببذل الجهود في هذه القضية».

فليتشر من عين التينة:

دعمنا للجيش ليس سرّياً

أكد السفير البريطاني في لبنان طوم فليتشر التزام بلاده «دعم استقرار لبنان، ودعم الجيش والدولة اللبنانية في محاربة الإرهاب»، مشيراً إلى «أن هذا الدعم ليس سرّياً».

وقال فليتشر بعد لقائه أمس، رئيس مجلس النواب نبيه بري، في عين التينة: «سرت تكهات في الأيام الأخيرة عن دعم سرّي للجيش اللبناني، وأريد أن أكون واضحاً حول ما تقدمه من دعم. منذ العام 2012، كما سبق وأعلنت، تدعم المملكة المتحدة جهود الأفواج الحدودية للجيش اللبناني لمراقبة وردع نشاطات المسلحين غير الشرعيين في المناطق الحدودية». وأضاف: «لقد خصصنا عشرين مليون جنيه استرليني لبناء أبراج على امتداد 140 كيلومتراً من الحدود، ولتوفير لوازم الحماية الشخصية وسيارات «لاندروفر» ولوازم المراقبة والحماية الياليسية، ونحن نعمل مع شركائنا الدوليين على توفير التدريب للقوات المسلحة اللبنانية التي تتناسب مع شجاعتهم».

وختم السفير البريطاني: «نحن ملتزمون بدعم استقرار لبنان مئة في المئة، ودعم الجيش والدولة اللبنانية في محاربة الإرهاب، وهذا الدعم ليس سرّياً».

الأربعاء و الخميس
20.30
وجع الروح
إبتداءً من 3 كانون الأول
OTV
WWW.OTV.COM.LB